الرسالة

مجلة أكاديمية سنوية محكمة

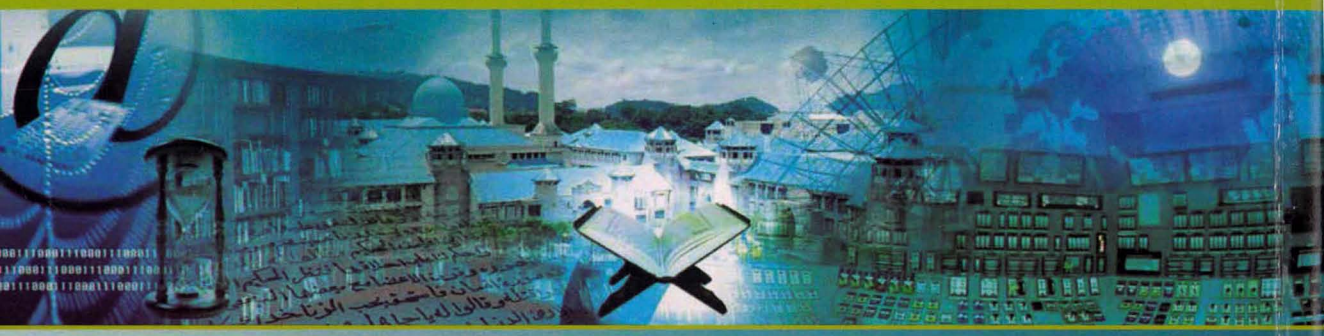

السنة الثامنة - العدد الثامن نوفمبر ٢٠٠٨م - ذو القعدة ١٤٢٩هـ

في هذا العدد

بحوث ومقالات

كلمة التحرير:
محمد فريد علي الأشرفي

التصوير الفني في شعر حاتم الطائي
عبد الغفار سامي، أ. د. منجد مصطفى بهجت

ظاهرة الحرابة في المجتمع المعاصر وموقف الشريعة منها، المجتمع الماليزي نموذجا: دراسة وتحليل
إسحاق عبد الله، أ. د. داتؤ محمود زهدي بن حاج عبد المجيد

موقع مرتبة العفو في الشريعة ومسالك الكشف عنها ومقاربتها بالمباح في أصول التشريع الإسلامي
الدكتور حسن لحساسنة، أ. د. سانو قطب مصطفى

تحليل فكرة النظم عند الإمام عبد القاهر الجرجاني
محمد بن حاج إبراهيم، أ. د.م. نصر الدين إبراهيم أحمد

برنامج تدريب معلمي اللغة العربية أثناء الخدمة وأثره في تطوير أدائهم بولاية ملاكا: دراسة وصفية تحليلية
زاليكا بنت آدم، أ. د. م عبد الرحمن بن شيك

واقع المرأة الأدنية في القصة النسوية الأردنية: دراسة سوسيولوجية
خالد أحمد محمد، أ. د. م رحمة بنت أحمد الحاج عثمان

تعليم اللغة العربية للمتعلمين المتخصصين في مجال الاقتصاد في كلية الاقتصاد بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا: تحليل الحاجات
تجمية هاشم، د. ندوة حاج داود

إعداد:
جمعية طلبة الدراسات العليا
ومركز الدراسات العليا
الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا
كوالا لمبور، ماليزيا
Tel: +603-6196 4000 (Ext: 3361), Fax: +603-6196 4163
E-mail: pgss@iiu.edu.my

©2009 Postgraduate Students Society, International Islamic University Malaysia.
All Rights Reserved.

ISSN 1675-3593
03
9 771675 359007

تَحْليلُ فِكْرَةِ النَّظْمِ عِنْدَ الإمَامِ عَبْدِ القاهِرِ الجُرْجَاني

محمد بن حاج إبراهيم*

نصر الدين إبراهيم أحمد**

ملخص البحث

كانت مباحث قضية الإعجاز القرآني إيذانًا لبداية نشأة فكرة النظم. فقد اشتعلت نار الجدل في القرون الهجرية الأولى بين أئمة الأدب وأرباب المقالات من علماء الكلام في معرفة وتبيان حقيقة وجه الإعجاز الذي جاء به القرآن. فاختلفوا في هذا طرائق قِدادا، وكثرت آراؤهم عددا، فتعدَّدتْ نزعاتهم، وتضاربت مذاهبهم. وكان من أهم القضايا التي أشعلت هذه النار هي مفهوم الصرفة[1]، وقضية ثنائية اللفظ والمعنى، وقضية الفصل بين التعبير العاري والتعبير المزخرف. تهدف هذه الدراسة إلى تَحْليلُ فِكْرَةِ النَّظْمِ عِنْدَ الإمَامِ عَبْدِ القاهِرِ الجُرْجَاني. وانتهج البحث تبعًا المنهج التحليلي؛ أي تحليل فكرة النظم للجرجاني. وخلاصة من هذه الدراسة, أنَّ عبد القاهر في عملية تحليله للنصوص يعتمد على كَشْفِ مواضع اللفظة في السِّياق، وما تحمله هذه اللفظة من صور

---

* طالب ماجستير بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

** أستاذ مشارك دكتور بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

[1] فرية عظيمة جاهر بفكرتها إبراهيم بن سيّار النظّام المعتزلي (ت ٢٢٤هـ)، لكن أوَّل من أشعل نارها هو واصل ابن عطاء المعتزلي (ت ١٣١هـ)، وهي في مجملها تقر بأن مقدرة البشر على الإتيان بحديث مثل القرآن موجودة لولا أنَّ الله صرفهم عن هذه المقدرة.

ومشاعر ومعانٍ تتأجَّجُ وتتولَّد من نتاج الترابط والتعالق بأخواتها في السياق الذي هي فيه. وهو يعني من هذا كله تحقيقه بأنَّ النظم هو السبيل في تفسير فصاحة القول وبيانه. فالنظم ليس إلاّ أن تضع ألفاظ الكلام في مواضع المعاني والدلالات التي تطلبها لهذا الموضع. وأن ينتظم الناظم في تعليقه هذه الألفاظ بعضها ببعض بعلم النحو.

تمهيد:

إنَّ القائلون بالصرفة ـــ هذا المفهوم الفلسفي الخطير ـــ ينكرون وجود أعجوبةٍ في القرآن، "فالآية والأعجوبة في القرآن ـــ عندهم ـــ ما كان فيه من الإخبار عن الغيوب. فأمّا التأليف والنّظم فقد كان يجوز أنْ يقْدِرَ عليه العباد، لولا أنّ الله منعهم بِمَنْعٍ وعَجْزٍ أحْدثهما فيهم"[٢]. واستطاع النظام (ت ٢٢٤هـ) بعبقريَّته الفذّة، وحسن خطابه، أنْ يستقطب الكثير من العلماء، وأُلي الألباب إلى هذا الرأي. فهذه ثلة من كبار علماء اللغة والبيان، لهم قدرهم الكبير في الفكر والعلم والذكاء، كابن سنان الخفاجي، والمارودي، والراغب الأصفهاني، والبيهقي، والرماني وغيرهم كثير، قد بايعوه على المضمون نفسه.

أمّا قضية ثنائية اللفظ والمعنى فكانت وليدة نظرية (المعاني مطروحة في الطريق) التي أثارها الجاحظ (ت-٢٥٥هـ) بقوله "والمعاني مطروحةٌ في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والبدوي والقروي والمدني، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخيُّر اللفظ، وسهولة المخرج وكثرة الماء، وفي صحَّة الطبع وجودة السبك، فإنما الشعر صناعة، وضرْب من النسج، وجنْسٌ من التصوير"[٣]. فهذه النظرية تُعْتبر من الخطوات الأولى نحو تبيان قضية فكرة النظم، حيث أنَّها خلَّفَتْ فِرَقاً نقدية أدبية تتحدّث عن البلاغة وفصاحة القول.

---

[٢] بركة، عبد الغني محمد سعيد، **الإعجاز القرآني وجوهه وأسراره** (مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٩٨٩م)، ص٥٣.

[٣] الجاحظ، أبو عثمان عمرو، **الحيوان**، المجلّد الأول ١-٣، شرح وتحقيق: يحيى الشامي (منشورات دار ومكتبة الهلال، ط٣، ١٩٩٧م)، ج٣، ص٤٠٨.

فاختلف أئمة الأدب وأساطينه في بيان وجوه تحسين الكلام وتفاوته في سُلَّمِ البلاغة، منهم مَنْ تحيَّز إلى اللفظ على المعنى، ومنهم مَنْ فضَّل المعنى على اللفظ، ومنهم مَنْ يرى أنَّ الفصاحة والبيان قائمتان عليهما معاً. بيْد أنّ الجاحظ نفسه لم يفضِّل اللفظ على المعنى، وهذا واضح في قوله بعد أنْ أورد رأيه في شيوع المعاني (وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخيُّر اللفظ، وسهولة المخرج وصحَّة الطبع، وكثرة الماء، وجودة السَّبْك، وإنما الشعر صناعة، وضرْبٌ من النسج، وجنسٌ من التصوير). فالذي دعا الجاحظ وأضرابه إلى تبنّي هذا المذهب خوفهم على فكرة الإعجاز. فلو أنّ الفضل كان قاصراً على تلك المادة الأولية التي سُمِّيَتْ (معنى) بطل أنْ يكون (للنظم) فضلٌ تتفاوت به المنازل. لكن الجاحظ لم يَعْنِ هذا تماماً. بل كان الذي يعنيه، هو أنّ المعنى والفكرة في بدايتها متساوية لدى جميع الناس، لكن العبرة في إظهارها. فالإبداع في الإفصاح عن هذه المعاني والأفكار يعود إلى النظم، وتخيُّر اللفظ المناسب لتلك المعاني، وسهولة مخارجها واتساقها.

وعلى أثر هذه النظرية، اشتعل الميدان الأدبي آراءاً ودراساتٍ في معرفة فصاحة القول وبيانه، مما أدّى في حدِّ ذاتها إلى تطوير فكرة النظم التي ما تزال معالمها ـــ حين ذاك ـــ مستورةً في باطن القال والقيل؛ لكننا نراها تظهر من الحين للآخر في سياق حديثهم.

أمّا قضية الفصل بين التعبير العاري والتعبير المزخرف فهي قضية ترتبط بقضية ثنائية اللفظ والمعنى. فعبد القاهر وهو في دفاعه عن فكرة النظم، أكَّد أنَّه لا يمكن الفصل بين التعبير والصورة الشعرية، ونقصد بالصورة الشعرية هي الخيال. فلا ننظر في الاستعارة، مثلاً؛ على أنَّها مُجَرَّد استعارة فحسب، بل ننظر إلى كيفيَّة خروج هذه الاستعارة بحقيقتها حين استطاع الناظم توزيع ألفاظه بطريقة لم تكُنْ الزخرفة والنقش هدفه الأساسي؛ بل كان هدفه التعبير عن مشاعره الخاصة في شكل أدبي متماسك متلاحم تولَّد منه إثارة المتلقّي حتى تفاعل معه ومع إيحائته. فجاءت فكرة النظم لتقضي على هذه القضية.

من هذا المنطلق، قمت بإعداد هذا المقال، وأردت أنْ أسوق رأيي فيه، لأنّني وجدت أنَّ هذه القضية تستحق الدراسة والبحث فيها، مع أنَّ هناك الكثير من الباحثين والدارسين قد كتبوا فيها، إلاّ أنَّ هذا لا يمنع رغبتي في أنْ أكون من ضمن قائمة أسمائهم. أضف إلى هذا، أنني وجدت بعض الدارسين من اختلط عليهم الحابل بالنابل، وتشابه عليهم البقر في معرفة ماهية فكرة النظم. فقد قرأت الكثير من المقالات التي تتحدَّثُ عن ماهية فكرة النظم ــ سواء من خلال شبكة الاتصالات العالمية (الإنترنيت) أو الأبحاث. ووجدتُ أنَّ هناك من فهم هذه الفكرة بأنّها عملية تخيُّر الألفاظ أو اختيار أدق الألفاظ للمعاني المراد توضيحها، ثم ربطها وتعليقها بأختها التي تم اختيارها بدقّة أيضاً من بين مترادفاتها لنفس السبب. بَيْدَ أنَّ هذا التفسير ــ وهذا الذي أراه ــ لا يعني مفهوم النظم، وإنَّما يعني معرفة مستوى النظم وتحديد منزلته في سلَّمِ البلاغة. أمَّا النظم فهو مفهوم بسيط غير معقَّد.

صحيح أنَّ الإمام عبد القاهر قد أسهب في توضيحاته عن فكرة النظم ــ سواء في الدلائل أو الأسرار ــ لكننا يجب أنْ نفهم أنَّ دراساته كانت تخوض في تحقيق القول عن الإعجاز القرآني، وعن الفصاحة والبلاغة والبيان. فقد كانت هذه القضية هي شغله الشاغل وقبلته. فكان يرى أنَّ الإعجاز في القرآن واقعٌ في نظمه وتراكيب أسلوبه. فما هذا النظم؟ وما قضيَّته؟ فقام بطرح هذه الأسئلة على نفسه ليبحث عن إجاباتها. ومن ثمَّ كان جديراً بأنْ يبدي ويعيد في قضية النظم حتى تضَّح معالمها، وتتحدَّد أركانها. وهذا البحث المتواضع أتى لنتعرَّف على هذه القضية التي لم تَلْقَ ــ صراحةً ــ عناية جديرة من الباحثين المعاصرين. وسيقوم هذا البحث بتحليل فكرة النظم عند عبد القاهر الجرجاني الذي يُعْتَبَرُ ــ هذا العالم ــ الواجدَ لنظريتها، والمُحَدِّدَ لمعالمها، والذي منه نشأ علم المعاني والبيان. ولهذا الصدد، اتخذ الباحث كتاب (دلائل الإعجاز) مرجعاً أصيلاً له في دراسته هذه. سائلاً المولى عز وجل أنْ يوَفِّقَ ويسدِّدَ.. إنه السميع المجيب. والله المستعان على ما تصفون.

فكرة النظم عند الإمام عبد القاهر الجرجاني:

كان مجيئ عبد القاهر إيذاناً لسمو فكرة النظم والارتقاء بها إلى مرتبة النظرية البلاغية في معرفة تفاوت فصاحة القول وبيانه. فقد جعلها عبد القاهر قضية البلاغة، والمحور الأساسي الذي تدور حوله كل أبوابها بكل ألوانها. فاشتغل فيها وانشغل بها، وبذل من أجلها الغالي والنفيس. فدرسها دراسة عميقة لم يسبقه أحد من قبل، وحدَّد معالمها بعدما كانت متفرقة ومتناثرة. فأصبح جديراً أن يكون رائدَ هذا المضمار وأنْ تُنْسبَ إليه نظريتها.

وفي الصفحات الأولى من الدلائل، يشير عبد القاهر إلى أنّ الذين سبقوه قد تحدثوا عن النظم في أنّه السبيل إلى معرفة وتبيان الفصاحة والبلاغة والبيان، إلاّ أنّهم لم يعطوه حقَّه في التوضيح فقال: "ولم أزلْ منذ خدمت العلم أنظر فيما قاله العلماء في معنى الفصاحة والبلاغة وفي بيان المغزى من هذه العبارات وتفسير المراد بها فأجد بعض ذلك كالرمز والإيماء والإشارة في خفاء، وبعضه كالتنبيه على مكان الخبيء ليطلب، وموضع الدفين ليبحث عنه فيخرج"[٤]. وهذا يعني أنَّ السابقين قد فهموا المقصود من النظم، خاصة عندما يتطرقون إلى معرفة بلاغة القرآن، ومحاولة كشف هذا البيان الرباني. ومعظمهم يَرَوْن أنَّ النظم وجه من وجوه الإعجاز القرآني، بل هو من أسمى وجوه الإعجاز فيه. وحقيقة الأمر ــ التي لا يختلف فيها اثنين ــ أنهم لم يفرِّطوا في الحديث عن النظم وتوضيح معناه، إلاّ أنهم لم يعطوه حقه، ولم يتعرضوا فيه بصورة واضحة، بل كانت عبارات رمزية، وإيماءات وإشارات غير مباشرة. "فالبلاغة لا تحصل، ولا تتسنى معرفتها حتى تفصّل القول وتحصّل، وتضع اليد على الخصائص التي تعرض في نظم الكلم، وتعدها واحدة واحدة، وتسميها شيئاً شيئاً، وتكون معرفتك معرفة الصنع الحاذق الذي يعلم علم كل خيط من الإبريسم الذي في الديباج..."[٥].

---

[٤] الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود محمد شاكر، ١٩٩١م، ص٣٤.

[٥] المصدر نفسه، ص٨٢.

هذه التلميحات والتصريحات أخذتْ فكر عبد القاهر، وبدأت تنهض وتنمو حتى تولّدَتْ منها نظريته في النظم. فمفهوم عبد القاهر للنظم يتمثل في أنّه تعليقٌ للكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، وتوخي معاني النحو بين الكلام حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام. هذا هو بصفة عامة ومبسَّطَة مفهوم النظم وماهيَّته. أمّا ميزة النظم البلاغية تكْمُنُ في المعنى الذي تُحْدِثُه الألفاظ إذا أُلِّفَتْ على ضرب خاص من التأليف، ورُتِّبَتْ ترتيباً معلوماً، بحيث يقع ترتيب الألفاظ في الكلام على حسب ترتيب معانيها في النفس وفقاً لرسوم النحو وقوانينه. هنا يأتي دور تخيُّر الألفاظ من بين مترادفاتها لتظهر اللفظة الصحيحة لمعناها المضبوط والمراد إيصاله للمتلقي، ثم إيقاعه في السياق الموْضِعِ الحَسَنِ الذي لو تغيَّر عنه لما ظهر بذلك الحُسْنِ. وسنقوم بعد حين بتوضيح هذه الفلسفة التي أجاء بها عبد القاهر في كتابيه (أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز).

تعالق الألفاظ:

يرى عبد القاهر أنَّ بلاغة القول وفصاحته والبراعة فيه، لا تتأتّى إلاّ بتحقيق الألفاظ المختارة بمعانيها الصحيحة، ثمَّ إلحاق كل لفظة بأختها، بحيث أنْ تتعالق ببعضها البعض في سلسلة من الجمل، لا تستغني الواحدة منها عما قبلها ولا عما بعدها، وأنْ يكون كلُّ موقعٍ لكلِّ لفظةٍ من هذه الألفاظ حقاً عليها الذي يقتضيه حالها، مع الالتزام بقواعد النحو وقوانينه. فبهذه، ستحوز على ميل القلوب إليها، وعشق الآذان لسماعها. إذن، فإنّ "كل ما يُعبِّر به عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلّموا، وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد... ــ يُقْصَدُ به وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامها فيما له كانت دلالة ــ ثمّ تبرُّجها في صورة هي أبهى وأزْيَن، وآنق وأعْجب وأحَقّ بأنْ تستولي على هوى النفس، وتنال الحظ الأوْفر من ميل القلوب، وأوْلى بأنْ تطلق لسان الحامد، وتطيل رغم الحاسد، ولا جهة لاستعمال

هذه الخصال غير أنْ يُؤتى المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته، ويختار له اللفظ الذي هو أخص به وأكشف عنه، وأتم له، وأحرى بأنْ يكسبه نبلاً ويظهر فيه المزية"[٦].

من هذا التمهيد نلاحظ أنَّ عبد القاهر يُقِرُّ بأنّ الكلام لا يمكن وصفه بالحسن أو الرَّداءة إلاّ بعد أن تتعالق ببعضها، فيظهر بهذا معناه. وهذا يقودنا إلى أنَّ ليس للفظة في حالة انفرادها بذاتها، ميزة أو فضل أوّليّ يميِّزها عن أختها ومترادفاتها. فـ"اعلم أنّ ههنا أصلاً ترى الناس فيه في صورة مَنْ يعرِف مِنْ جانب ويُنْكِر مِنْ آخر، وهو أنّ الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم تُوضَعْ لِتُعْرَف معانيها في نفسها، ولكن لأنْ يُضَمَّ بعضها إلى بعض فيُعْرَفُ فيما بينها فائد، وهذا علم شريف، وأصلٌ عظيم. والدليل على ذلك أنّا إنْ زعمنا أنّ الألفاظ التي هي أوضاع اللغة إنّما وُضِعَتْ لِيُعْرَفُ بها معانيها في أنفسها لأدّى ذلك إلى مالا يَشُكُّ عاقل في استحالته، وهو أنْ يكونوا قد وضعوا للأجناس الأسماء التي وضعوها لها لتُعْرَفُ بها حتى كأنّهم لو لم يقولوا قالوا: فعل ويفعل، لما كنّا نعرِفُ الخبر في نفسه ومن أصله. ولو لم يقولوا قد قالوا: افعل، لما كنّا نعرِفُ الأمر من أصله ولا نجده في نفوسنا. وحتى لو لم يكونوا قد وضعوا الحروف لكنّا نجهل معانيها فلا نعقِل نفياً ولا نهْياً ولا استفهاماً ولا استثناء. وكيف والمُواضعة لا تكون ولا نتصوَّر إلاّ على معلوم، فمُحال أنْ يُوضع اسم أو غير اسم لغير معلوم. ولأنّ المُواضعة كالإشارة، فكما أنّك إذا قُلْتَ: خُذْ ذاك، لم تكُنْ هذه الإشارة لتُعَرِّف السَّامع المشار إليه في نفسه، ولكنْ لِيَعْلَمَ أنّه المقصود من بين سائر الأشياء التي تراها وتُبْصِرُها. كذلك حكم اللفظ مع ما وُضِعَ له. ومَنْ هذا الذي يَشُكُّ أنّا لم نعرف الرجل والفرس والضرْب والقَتْل إلاّ مِنْ أساميها؟ لو كان لذلك مساغ في العقل لكان ينْبغي إذْ قيل يزيد: أنْ تعْرِف المُسَمّى بهذا الاسم من غير أنْ تكون قد شاهدته أو ذكر لك بصفة"[٧].

---

[٦] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمد رشيد رضا، ط٦، ص٤٤.

[٧] المصدر نفسه، ص٣٤٠-٣٤١.

يتضّح مما ذكره عبد القاهر آنفاً حقائق مهمة عن حقيقة اللفظة، وهي: **أولاً**: أننا نعرف الأشياء قبل أنْ نضع لها ألفاظاً تدل عليها. فمثلاً (الرجل، والفرس، والدار.. وغيرها) معروفة لدينا من قبل أنْ نضع لها هذه الأسماء. فالمقصود من نُطْقِنا لهذه الأسماء ليس من أجل أنْ نُعَرِّف السامع بشيء لم يكن يعرِفه من قبل، ولكن استعمالنا لهذه الألفاظ هو من أجل الإشارة إلى أشياء هي معروفة لدينا من قبل.

ثانياً: أنّ اللفظة المفردة المُجرَّدة هي وسيلة للإشارة والدلالة على شيء ما، لا أكثر ولا أقل. فعندما نقول (رجل) مثلاً، فنحن لا نريد من هذا سوى الإشارة إلى جنس من الناس. **وثالثاً**: من الحقيقة الأولى والثانية التي ذكرناها آنفاً يتّضح أنّ اللفظة المفردة لا تكْتَسِب معنى مُحدَّداً، أو تُفيد غرضاً ما إلاّ إذا ارتبطت وتعالقت بألفاظ أخرى سابقة لها أو لاحقة بها، وكل منها تؤدّي وظيفتها في سياق ما. "ومن ثمَّ كانت الكلمة المفردة مجرَّد إشارة إلى الصورة الباردة للشيء، أمّا الكلمة المُستَخْدَمة في سياق فهي شحنة من العواطف الإنسانية والصورة الذهنية والمشاعر الحيَّة إلى جانب ما فيها من معنى عقلي مُجَرَّد"[٨].

والذي يُهمُّنا من هذا كلّه، هو النقطة الأخيرة، وهي تعالق وارتباط اللفظة بأخواتها في سياق ما. فهذه النقطة هي النظم بحد ذاته، والتي كان بسببها أنْ ظهرت نظرية النظم عند عبد القاهر، لكن عبد القاهر لم يقف إلى هذا الحد في تبيان ماهية النظم، بل ذهب إلى أبعد مِنْ أنْ ترتبط الألفاظ ببعضها البعض في سياق ما. فنجده قد ربط هذه السلسلة اللفظية بعلم النحو، وأنّ علم النحو عنده أكثر ارتباطاً بعلم المعاني والبلاغة منه بالقواعد المنطقية الجامدة من إعراب وحركات وسكنات. وعلى كلٍ، فإنّه لا يمكن إصدار حكمٍ على فصاحة قولٍ ما أو رداءته إلى اللفظة قبل دخولها في سياق معيَّن.

[٨] العشماوي، محمد زكي، **قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط٣، ١٩٧٨م، ص٣٠٥.

فنظم هذه الألفاظ هو المرجع الأول في تحديد البلاغة والفصاحة والبيان. فالسياق هو الذي يُحْدِثُ تناسق الدلالة، ويبرز فيه المعنى المراد إيصاله والذي اقتضاه العقل. أمّا اللفظة المفردة فهي لفظة لا وزن لها في الفصاحة والبيان. من هذا المنطلق، تبدأ حركة تبلْوُر فكرة النظم تتطوّر بأنه يجب على الألفاظ أنْ تتعالق ببعضها البعض، وتطلبها معانيها الإتيان بها في سياق مخصوص لتؤدي الفكرة والمعنى المترتَّب في النفس.

ويمضي عبد القاهر في تبيانه لأسرار هذه القضية أنّ النظم بذاته يتفاوت في فصاحته وبلاغته، وهذا التفاوت يرتبط بمدى قوة تعلُّق اللفظة بأختها. فالنظم البليغ لا يتم إلاّ بالتعالق النحوي الذي ينسج العلاقات بين أجزاء التراكيب، منظوراً إليها من زاوية المعنى المتبوع لا اللفظ التابع "فلا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلَّق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك...وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين، فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول، أو تأكيدا له أو بدلاً منه. وبان بذلك أن الأمر على ما قلناه، من أن اللفظ تبعٌ للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتاً وأصداء حروف، لما وقع في ضمير، ولا هجس في خاطر، أن يجب فيها ترتيب ولا نظم"[٩].

إذن الفكرة مبنية من أوّلها على أنّ الكلام عبارة عن سلسلة من الألفاظ، وهذه الألفاظ المتسلسلة لابدّ أنْ تتعلّق ببعضها. "فإذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلام ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك..."[١٠]. وهذا يعني أنّ تعلُّقَ اللفظة بأختها لا

[٩] العشماوي، محمد زكي، **قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث**، ص٥٥-٥٦.

[١٠] المصدر نفسه، ص٥٥.

بدّ أن يغرض إلى معنى مراد من هذا التعلُّق. وهذا يقودنا إلى "أنّ اللفظ تبعٌ للمعنى في النظم، وأنّ الكلم تترتّب في النطق بسبب ترتُّب معانيها في النفس، وأنها لو خلَتْ من معانيها حتى تتجرّد أصواتاً وأصداء حروف، لما وقع في ضمير ولا هَجَسَ في خاطر، أنْ يجب فيها ترتيبٌ ونظم، وأنْ يجعل لها أمكنة ومنازل، وأنْ يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك"[١١].

بهذا يتّضِحُ "أنَّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مُجَرَّدة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأنَّ الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ..."[١٢]. فاللفظة في حدِّ ذاتها ليست فصيحة وهي مجرَّدة عارية. وأنَّ صفاتها ليستْ في نفسها، وإنَّما هي صفات عارضة لها في التأليف والصياغة لم تَكُنْ لها اعتبار أو دلالات أو دقائق بلاغية قبل دخولها في سياق الكلام. وعليه فإنَّ مَرْجَعَ الفصاحة والبلاغة وجمال التعبير يعود إلى صورة هذه الألفاظ وتعالق بعضها البعض، ومعْرَضِها الذي تتجلّى فيه. وبعبارة أخرى ترجع إلى نظمها وما يُطْوى فيه من خصائص[١٣].

ارتباط النظم بالنحو:

إنّ تَفَهُّم عبد القاهر لحقيقة علم النحو وسمو مكانته قد ردَّ للغة اعتبارها وجعلها في المكان اللائق بها. "فالنحو عنده ليس هذا العلم الذي يبحث في ضبط أواخر الكلمات، ولا هو جملة القواعد الجافة، ولا هو هذا الشيء الذي لا مكان له في البلاغة ولا في الفن. إنّما النحو عنده العلم الذي يكشف لنا عن المعاني، وما المعاني

[١١] العشماوي، محمد زكي، **قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث**، ص٥٦.

[١٢] المصدر نفسه، ص٤٦.

[١٣] انظر: **البلاغة تطور وتاريخ** لشوقي ضيف، ص١٦٣-١٦٥، بتصرُّف.

هنا إلاّ الألوان النفيسة المتباينة التي نُدْرِكُها من علاقات الكلام بعضه ببعض"[١٤]. لذا أخذ يعيب على كلٍّ من احتقر واستصغر هذا العلم الجليل. "فصنيعهم في ذلك أشنع في صنيعهم في الذي تقدَّم، وأشبه بأنْ يكون صداً عن كتاب الله، وعن معرفة معانيه. ذلك لأنّهم لا يجدون بداً من أنْ يعترفوا بالحاجة إليه فيه، فإذا كان قد علم أنّ الألفاظ مُغْلَقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المُسْتَخْرِج لها، وأنّه المِعْيار الذي لا يتبَيَّن نُقْصان كلامٍ ورُجْحانه حتى يُعْرَض عليه، والمقياس الذي لا يُعْرَفُ صحيحٌ من سقيمٍ حتى يُرْجَع إليه. ولا ينكر ذلك إلاّ من ينكر حسّه، وإلاّ من غالط في الحقائق نفسه..."[١٥].

فاستصغار علم النحو، والتخلّي عنه يُعْتَبَرُ صداً عن معرفة معاني كتاب الله، لأنه من الاستحالة معرفة ما فيه إلاّ عن طريق علم النحو. "فالألفاظ مُغْلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنّه المعيار الذي لا يَتَبيَّن نُقصان كلام ورجحانه حتى يُعْرض عليه، والمقياس الذي لا يُعْرَف صحيحٌ من سقيم حتى يرجع إليه"[١٦].

إنّ النظم الذي نعنيه هنا، هو أنْ تجعل الكلمة بسبب من جارتها، تَتَّبِعُ في ذلك ما يجيزه علم النحو، ويشهد له بالصحة. ألا ترى أنَّ النقاد والأدباء قد حكموا بفساد النظم وسوء التأليف من شعراء وأدباء لهم سوقهم في الميدان الأدبي، وذلك حين لم يلتزم قائلها ما يقتضيه علم النحو و لم يتوخَّى معانيه. فانظر إلى قول الفرزدق:

وما مثله في الناس إلاّ مملكا أبوه أمه حي أبوه يقاربه

[١٤] **البلاغة تطور وتاريخ**، ص٣٠٨.

[١٥] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمد رشيد رضا، ص٣٦.

[١٦] المصدر نفسه، ص٣٦.

فهو يعني بهذا أنّه ليس في الناس إنسان حي يقارب الممدوح في الفضائل سوى ملك، أبو أم ذلك الملك أبو الممدوح. أي لا يشبهه إلاّ ابن أخته. وانظر أيضاً قول المتنبي:

الطّيّب أنت إذا أصابك طيّبه والماء أنت إذا اغتسلت الغاسل

وفي قوله أيضاً:

وفاؤكما كالرّبع أشجاه طاسمه بأنْ تسعدوا والدمع أشفاه ساجمه

فقد عاب النقاد على هذه الأقوال، ذلك لأنّ القول الأوّل يعني به المتنبي أنّك أنت المطيِّب للطيِّب إذا تَطيَّبتَ به، وأنت الغاسل للماء إذا اغتسلت به. بينما القول الثاني فمعناه أنّ وفاؤكما أيُّها الصاحبان بأنْ تعيناني يشفيني، كالدمع يشفي صاحبه إذا انسكب. ويحزنني ألاّ تفعلاه، كالربع يحزن إذا كان دارساً لا أثر فيه لساكن. فالتعقيد ظاهر لا محال في جميع تلك الأبيات التي ذكرناها[17].

فالفساد والخلل الحاصل في نظم تلك الأبيات، ونظائرها، كان في "أنّ الشاعر تعاطى ما تعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب، وصنع في تقديم أو تأخير أو حذف أو إضمار أو غير ذلك ما ليس له أنْ يصنعه، وما لا يسوغ ولا يصح على أصول هذا العلم. وإذا ثبت أنّ سبب فساد النظم واختلاله أنْ لا يعمل بقوانين هذا الشأن، ثبت أنّ صحّته أنْ يعمل عليها. ثمّ إذا ثبت أنّ مُسْتنْبط صحّته وفساده من هذا العلم ثبت أنّ الحكمَ كذلك في مزيّته والفضيلة التي تعرض فيه"[18].

إذن، فإنّ هذا الضرب من الضم لا بدّ أنْ يتمَّ وفق (معاني النحو) يؤول بالمجموعة إلى الوحدة، ويفضي بفضل هذا التناسج والالتحام التي يوجدها بين عناصر مختلفة إلى شيء واحد لا يمكن تجزئته. وعلاوة على هذا، فإنّ "مثل واضع الكلام مثل من يأخذ

[17] بركة، عبد الغني محمد سعد، **الإعجاز القرآني**، ص١٩٣، بتصرُّف.

[18] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمد رشيد رضا، ص٦٨-٦٩.

قطعاً من الذهب أو الفضة، فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة، وذلك أنك إذا قلت: (ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له) فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم على مفهوم هو معنى واحد لا عدة معان كما يتوهمه الناس، وذلك لأنك لم تأتِ بهذه الكلم كلها لتفيده أنفس معانيها، وإنما جئت بها لتفيده وجوه التعلق التي بين الفعل الذي هو (ضرب) وبين ما عمل فيه، والأحكام التي هي محصول التعلق.... وإذا كان كذلك بان منه وثبت أن المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدة معانٍ، وهو إثباتك زيداً فاعلاً ضرباً لعمرو في وقت كذا، وعلى صفة كذا، ولغرض كذا، ولهذا المعنى تقول: إنه كلام واحد"[19].

وقضية ربط النظم بعلم النحو عند عبد القاهر قضية مهمة للغاية، حيث إنّه "لا شك ولا مرية في أن ليس النظم شيئاً غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم..."[20]، فـ"ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو تعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها.

وذلك أنّا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أنْ ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينْظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنْطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إنْ تخرج أخرج، وإنْ خرجت خرجت، وإنْ تخرج فأنا خارج، وأنا خارج إنْ خرجت، وأنا إنْ خرجت خارج، وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: جاءني زيد مسرعاً، وجاءني يسرع، وجاءني وهو مسرع، أو وهو يسرع، وجاءني وقد أسرع، فيعرف لكل من

[19] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمد رشيد رضا، ص٤١٢-٤١٤.

[20] المصدر نفسه، ص٣٣٢.

ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له، وينظر في الحروف التي تشترك في معنى، ثم ينْفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه، نحو أنْ يجيء بما في نفي الحال، وبلا إذا أراد نفي الاستقبال، وبان فيما يترجَّحُ بين أنْ يكون وألاّ يكون، وبإذا فيما علم أنّه كائن، وينظر في الجُمَلِ التي تُسْرَد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقّه الوصل موضع الواو من موضع الفاء، وموضع الفاء من موضع ثمّ، وموضع أو من موضع أمْ، وموضع لكن من موضع بل، ويتصرَّفُ في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير في كلامه كله، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار، فيضع كلاً من ذلك مكانه، يستعْمله على الصحَّة وعلى ما ينبغي"[٢١].

إنّ بمجرَّد التعمُّق والتدقيق في إشارات عبد القاهر عند قوله (تعمل على قوانين النحو وأصوله، وتعرف مناهجه، ولا تزيغ عنها..) أنّه يريد إيجاد عملية إيصال المعنى من المتكلِّم إلى المتلقّي. وهذه العمليّة تُعْتَبَرُ في حدِّ ذاتها حلقة وصل بينهما. فالالتزام بعلم النحو لا يُفْقِدُ الأخير مقاصد الأول، ولن تتشعَّب به الاحتمالات. "فلا يوجد شيء يرجع صوابه وخطؤه إلى النظم إلاّ وهو معنى من معاني النحو أصيب به موضعه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه"[٢٢].

فالنظم وفقاً لنظرية عبد القاهر هو مجموعة من الألفاظ متعلقة بعضها ببعض. تسير على ما رسمه علم النحو لها متوخياً معانيه. والمزية في معاني النحو ليست في ذاتها ونفسها، "وإنما تعرض لها بسبب تعبيرها عن المعاني والأغراض خير تعبير، وتصويرها لها خير تصوير، ثم بسبب موقع هذه المعاني بعضها ببعض في الكلام، ثم فيما بينها من الالتئام والانسجام. فالغرض من النحو هنا ليس علامات الإعراب المترتبة على موقع

[٢١] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمد رشيد رضا، ص٦٦-٦٧.

[٢٢] عامر، فتحي أحمد، **فكرة النظم بين وجوه الإعجاز في القرآن الكريم**، ص٨٢.

الكلمة من جمليها، وإنما المراد به هو النحو البلاغي الذي يطابق به مقتضى الحال"[٢٣]. ومن هذا المنطلق استوجب عليك أن تعلم "أن مما هو الأصل في أن يدق النظر ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت أن تتحد أجزاء الكلام، ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثان منها بالأول، وأن يحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعاً واحدا، وأن يكون حالك فيها حال الباني يصنع بيمينه ههنا في حال ما يضع بيساره هناك. نعم وفي حال ما يبصر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأولين، وليس لما شأنه أن يجيء على هذا الوصف حد يحصره، وقانون يحيط به، فإنه يجيء على وجوه شتى وأنحاء مختلفة"[٢٤]. وكل هذا وجب عليهم أن يرتبطوا ببعضهم في إطار النحو البلاغي أو البلاغة النحوية.

ويضفي عبد القاهر إيضاحاً إلى ما ذهب إليه بأنّ القضية في معرفة النحو ليست قضية معرفة قواعد النحو والصرف، وإنّما هي قضية معرفة معاني العبارات ووضعها في مواضعها وذلك عندما يرُدُّ على من قالوا: "لو كان النَّظم يكون في معاني النحو لكان البدوي الذي لم يسمع بالنحو قط، ولم يعرف المبتدأ والخبر وشيئاً مما يذكرونه لا يتأتّى له نظم كلام، وإنّا نراه يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدِّم في علم النحو. قيل: هذه شبه مِنْ جنس ما عرض للذين عابوا المتكلِّمين فقالوا: إنّا نعلم أنّ الصحابة رضي الله عنهم والعلماء في الصَّدْرِ الأوَّل لم يكونوا يعرفون الجوهر والعرض، وصفة النَّفس، وصفة المعنى وسائر العبارات التي وضعتموها، فإنْ كان لا تتم الدلالة على حدوث العلم، والعلم بوحدانية الله إلاّ بمعرفة هذه الأشياء التي ابتدأْتموها فينْبغي لكم أنْ تدعوا أنّكم قد علمتم في ذلك ما لم يعلموه، وأنّ مترلتكم في العلم أعلى من منازلهم. وجوابنا هو مثل جواب المتكلِّمين وهو أنّ الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا

[٢٣] علام، عبد العاطي غريب علي، **البلاغة العربية بين الناقدين الخالدين**، ص٧٢.

[٢٤] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٧٤-٧٥.

بمعرفة العبارات. فإذا عرف البدوي الفرق بين أنْ يقول: (جاءني زيدٌ راكباً) وبين قوله: (جاءني زيدٌ الراكب) لم يضرّه ألاّ يعرف أنّه إذا قال: (راكباً) كانت عبارة النحويين فيه أنْ يقولوا في (راكب) إنّه حال، وإذا قال: (الراكب) إنّه صفة جارية على زيد..."[٢٥].

إنّ عبد القاهر بهذه التوضيحات الدقيقة قد أضاف جديداً في منهج النقد الأدبي وهو أنّ القاعدة النحوية تلعب دوراً مهماً جداً في كشف دلالات المعنى من خلال صياغة مجموعة من الألفاظ، فهي ليست قاعدة جافة جامدة، إنّما هي دليل لمعرفة خفايا الدلالات، وأنّ هذه الدلالات هي حقيقة اللغة. فاستخدام اللغة تتفاوت من شخص لآخر لما تمتلكها من لطائف العبارات، ودقائق الدلالات، وأسرار تكمن في مستخدمها.

لقد وجد عبد القاهر حقيقة علم النحو الذي كان قد غلب على أفهام الناس من قبله أنّ مهمة هذا العلم مقصورة على صحة التراكيب وسلامتها من الخطأ. فبتصريحه هذا، قد جعل من علم النحو مفتاحاً لمعرفة معاني كتاب الله، وبالتالي فهو ـــ دون شك ـــ مفتاحٌ لمعرفة اللغة بأكملها "فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إنْ كان صواباً، وخطؤه إنْ كان خطأً إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلاّ وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ويستعمل في غير ما ينبغي له. فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظمه أو فساده، أو وصف بمزيَّة وفضل فيه، إلاّ وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد، وتلك المزيَّة وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدَّته يدخل في أصلٍ من أُصوله، ويتَّصل بابٍ من أبوابه"[٢٦].

[٢٥] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٢٦٦-٢٦٧.

[٢٦] المصدر نفسه، ص٦٧.

سرّ البلاغة والفصاحة والبيان في قول الناظم:

يرى عبد القاهر في دراسته حول تبيان إعجاز القرآن، أنّ المعجزة واقعة في كلام المتكلِّم، وهو حديث الخالق سبحانه وتعالى، ولغة الخلق. فالقرآن نزل بلسان عربي مبين، وعجز العرب عن مجاراته، وكانت ـــ ومازالت ـــ معجزته في نظمه، وإن كان بلغة العرب وَوِفْقَ قواعدهم ومواصفاتهم، فهو إعجاز يعود إلى المتكلم لا إلى اللغة ذاتها، التي تتيح له قدراً كبيراً من الاختيار والمفاضلة بين التراكيب والصيغ المعبرة عن الغرض. فالمفردات هي نفس المفردات المتعارف عليها بمعانيه، بيْد أنّ فصاحة القرآن وبيانه تكْمُنُ في ترتيب هذه المفردات، وتعالقها ببعضها البعض في دقة لما يقتضيها معانيها.

"إن الفصاحة فيما نحن فيه، عبارة عن مزية هي بالمتكلم دون واضع اللغة، وإذا كان كذلك فينبغي لنا أن ننظر إلى المتكلم هل يستطيع أن يزيد من عند نفسه في اللفظ شيئاً ليس هو له في اللغة...وإذا نظرنا وجدناه لا يستطيع أن يصنع باللفظ شيئاً أصلاً، ولا أن يحدث فيه وصفاً، كيف؟ وهو إن فعل ذلك أفسد على نفسه، وأبطل أن يكون متكلماً، لأنه لا يكون متكلماً حتى يستعمل أوضاع لغة على ما وضعت عليه"[٢٧].

نجد عبد القاهر يصَيِّرُ اللغة مادة خاماً بين يدي النّاظم. فالناظم هو المتحكِّم في تشكيل هذه المادة، وترتيب ألفاظها، وِفْقَ رؤيته والمعاني المراد إيصالها، على ألاّ يضيع أصول اللغة ورسومها بينه وبين مُتَلقّيه، فلا ينتهك سننها. وعلى هذا فإنَّ "البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة، وكل ما شاكل ذلك مما يُعبِّر به عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلّموا ، يُقْصَدُ به وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامها فيما له كانت دلالة، ثمّ تبرُّجها في صورة هي أبهى وأزْيَن، وآنق وأعْجب وأحَقّ بأنْ تستولي على هوى النفس، وتنال الحظ الأوْفر من ميل القلوب، وأوْلى بأنْ تطلق لسان الحامد، وتطيل رغم الحاسد، ولا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أنْ يُؤتى المعنى من

[٢٧] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٤٠١-٤٠٢.

الجهة التي هي أصح لتأديته، ويختار له اللفظ الذي هو أخص به وأكشف عنه، وأتم له، وأخرى بأنْ يكسبه نبلاً، ويظهر فيه المزية"[٢٨].

كانت نظرة عبد القاهر نظرة صاخبة ودقيقة في معرفة الفروق والوجوه لمعاني العبارات ودلالاتها من حيث أنّ هذه اللفظة أتَتْ هنا أو هناك، وإدراكه الفروق الدقيقة في كونها استُخْدِمَتْ كذا أو كذاك. فموقع اللفظة في إطار علم النحو لا تعني عند عبد القاهر معرفة مواقع الكلم من حيث إعراب كل لفظة، أو من حيث أنها قواعد يجب حفظها والإلمام بها، وإنّما هي معرفة المعنى الذي جاءت به وهي في هذا الموضع. ففي الخبر وجوه كثيرة، فلكل مبتدأ وخبر حكمه الذي ينفرد به، ولكل جملة وضعها الخاص بها، لكن العبرة تتأتّى بالدقائق الصغيرة التي أخفاها الناظم بمجيئه لهذه أولاً أو بتلك أولاً. فالمعنى لا يستوي بين (زيدٌ مُنْطَلِق) و(زيدٌ ينطلِق) ولا حتى بين (ينطلق زيد) و(مُنْطَلِقٌ زيد) وهلمَّ جراً. فإنّ كل تغيير، ولو كان طفيفاً، في كل ما ذكرناه له معناً خاصاً، وإضافة جديدة قد أراد إليه الناظم[٢٩]. وهذه هي فكرة إدراك الدلالات في نصٍ أدبي، والتي جعلها محوراً في دراسته.

ونحن هنا نُدرك تماماً ما يريده عبد القاهر من هذا كلّه، وهو أنّ السر في إظهار معاني الألفاظ موجود في الناظم نفسه، وليس في اللفظة نفسها فحسب. فاختيار اللفظة جزء من هذا، يقوم به الناظم بعد أنْ يدرك المعنى المراد إيصاله. فيختار للمعنى اللفظة المناسبة التي ستخدمه. ثم ينظر إلى الموقع الصحيح لهذه اللفظة ويضعها فيه بحيث أنّها وهي في موقعها هذا ستؤدِّي المعنى المقصود. وهو أيضاً جزء آخر يكمن في الناظم، مثله مثل عملية اختيار اللفظة للمعنى. من هنا يظهر التفاوت بين النظوم البشرية، ويتّضح الرديء من الحسن، والحسن من البليغ، والبليغ من الأبلغ. وها نحن هنا نسوق شاهداً تطبيقياً

[٢٨] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٤٤.

[٢٩] انظر: العشماوي، محمد زكي، **قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث**، ١٩٧٨م، ص٣١٢-٣١٣، بتصرف.

عملياً كشف به عبد القاهر مذهبه في هذا. "فالألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مُجَرَّدة، ولا من حيث هي كلم مُفْردة ـــ وقد ذكرنا هذا من قبل ـــ بل تثبت لها الفضيلة وخلافها من ملاءمة معنى اللفظ لمعنى التي تليها أو ما أشْبَه ذلك مما لا تعْلق له بصريح اللفظ ـــ وهذا يعني سلطته في اختيار مواضع كل لفظة، وملاءمته لمعاني الألفاظ. ومما يشْهد لذلك أنّك ترى الكلمة تروقُك وتُؤنِسُك في موضع، ثم تراها بِعَيْنِها تثْقُل عليك وتوحِشك في موضع آخر، كلفظ (الأخْدَع) في بيت الحماسة:

تَلَفَّتُّ نحْوَ الحي حتى وجَدْتَني وجِعْتُ مِنَ الإصغاء ليْتا وأخْدعا

وبيت البحْتري:

وإنّي وإنْ بَلَغَتْني شَرَفُ الغنى وأعْتَقْتُ مِنْ رِقِّ المطامع أخدعي

فإنَّ لها في هذين المكانين لا يخفى من الحسن. ثمَّ إنَّك تتأمَّلُها في بيت أبي تمّام:

يادهر قومٍ من أخْدعيْك فقد أضْجَجْتَ هذا الأنام من خرقك

فتجد لها من الثقل على النفس ومن التنْغيص والتكدير أضعاف ما وجدت هناك من الروح والخفَّة، والإيناس والبهجة، ومن أعجب ذلك لفظة (الشيء) فإنَّك تراها مقبولة حسنة في موضع، وضعيفة مستكرَهة في موضع. وإنْ أردْتَ أنْ تَعْرِفَ ذلك فانظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

ومِنْ مالئ عيْنيْه مِنْ شيء غيــره إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى

وإلى قول أبي حيَّة :

إذا ما تقاضى المرء يوم وليلة تقاضاه شيء لا يمل التقاضيــا

فإنَّك تعرف حسنها ومكانها في القبول. ثمَّ انظر إليها في بيت المتنبي:

لو الفلك الدوار أبغضت سعيه لعــوَّقه شيء عــــن الدوران

فإنَّك تراها تَقِلُّ وتضؤل بحسب نُبْلِها وحُسْنِها فيما تقدَّم"[٣٠].

[٣٠] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٤٦-٤٨.

لقد أجاد عبد القاهر الجرجاني بقدرته الذوقية في كشف نقطة ذات أهمية كبرى في ميدان النقد الأدبي وهي أنّ لكل لغة معانيها الثانوية، فليس هناك معنى واحد ثابت للفظة؛ بل أنّ هذه اللفظة تحيا بمعانٍ عديدة بحسب مقدرة الناظم على وضعها وإلحاقها في سياق ما. حينئذٍ تنبثق إشعاعات هذه اللفظة وتظهر ألوانها من هذا السياق الذي منحها معنى معيَّن، ومزيَّة فنية خاصة. فالأخدع في المواضع الثلاثة التي أشار إليها الإمام، هي لفظة واحدة، بيْد أنّها حملت معانٍ متعدِّدة وطبائع مختلفة في كل موضع من المواضع الثلاثة. فلو كان للفظة الواحدة معنى واحد ثابت مهما اختلف السياق لما كان هناك وجه للمقارنة للكلمة الواحدة في تلك الأمثلة التي استشهد بها عبد القاهر.

نجد من خلال تحليلات عبد القاهر تقريره بالقضاء على ثنائية اللفظ والمعنى، وإثباته بأنّ الفصاحة جزء لا يتجزّء من البلاغة. وعلى إثر هذا، فإنّه لا ينْبغي للفصاحة أنْ تختص بصفات اللفظ من حيث هو لفظ. فهذه الصفات ليست شيئاً في ذاتها، بمعنى أنّها ليست فصيحة لكون حروفها متلائمة، وجرسها حسن، وإنّما اللفظة الفصيحة هي التي جاءت واستطاعت في موضعها هذا أنْ تكون جديرة من غيرها في الدلالة المراد منها. وقد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى هذه النكتة في أكثر من موضع في كتابه دلائل الإعجاز حيث يقول:

"هذا فنٌ من الاستدلال لطيف على بطلان أنْ تكون الفصاحة صفة للفظ من حيث هو لفظ، لا تخلو الفصاحة من أنْ تكون صفة في اللفظ محسوسة تُدْرَكُ بالسمع، أو تكون صفة معقولة تُعْرَفُ بالقلب. فمجال أنْ تكون صفة في اللفظ محسوسة لأنّها لو كانت كذلك لكان ينبغي أنْ يستوي السّامعون للفظ الفصيح في العالم لكونه فصيحاً، وإذا بطل أنْ تكون محسوسة، وجب الحكم ضرورة بأنّها صفة معقولة. وإذا وجب الحكم بكونها صفة معقولة فإنّا لا تعرف لفظ صفة يكون طريقُ معرفتها للعقل دون الحس إلاّ دلالة على معناها. وإذا كان كذلك لزم منه العلم بأنْ وصفنا اللفظ

بالفصاحة وصف له من جهة معناه لا من جهة لفظه. وهذا لا يُبْقي لعاقلٍ عذرٌ في الشك"[٣١].

تعالق النظم بالدلالات البلاغية:

يشير عبد القاهر إلى أهمية موضع اللفظة المراد منها التعبير عن المعنى الموجود في الذهن، وأنّ هذه المواضع لها دلالات يجب على الناظم أن يدركها ويعرف خواصها ومِيِّزاتها. "وذلك أنّا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في (الخبر) إلى الوجوه التي تراها في قولك: (زيد منطلق) و(زيد ينطلق) و(ينطلق زيد).. وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: (إن تخرج أخرج) و(إن خرجتَ خرجتُ).. وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك (جاءني زيد مسرعاً) و(جاءني يسرع).. فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له.. وينظر في (الحروف) التي تشترك في معنى، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى... وينظر في الجمل التي تسرد، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل... ويتصرف في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، وفي الكلام كله، وفي الحذف والتكرار، والإضمار والإظهار، فيصيب بكل من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له"[٣٢]، أي أن نظم الكلم مختلف "لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني"[٣٣]، فـ"ليس الغرض إذن بنظم الكلم إلاّ تناسق دلالاتها، وتلاقي معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"[٣٤].

---

[٣١] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٢٠٦.

[٣٢] المصدر نفسه، ص٨١-٨٢.

[٣٣] المصدر نفسه، ص٤١.

[٣٤] المصدر نفسه، ص٣٠١.

وعندما تحدَّثنا عن قضية اللفظ عند عبد القاهر، عرفنا أنَّ اللفظة المجردة العارية دون أن يكون لها دور في سياقٍ ما لا تعني عنده شيئاً، ولا تتفاضل فيما بين أخواتها، وإنَّما "تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ"[٣٥]. فعبد القاهر يعني بكلامه هذا أنَّه لا نظم في الكلام ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض. وهذا التعالق بين الألفاظ وعملية بنائها بعضها على بعض يُقْصَدُ بها النظر ومعرفة أنْ نَجْعَلَ الواحدة منها بسببٍ من صاحبتها، ما معناها وما محصولها. "فإذا نظرْنا في ذلك عَلِمْنا أنَّ لا محصول لها غير أنْ تعمد إلى اسمٍ فتجعله فاعلاً لفعلٍ أو مفعولاً أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على أنْ يكون الثاني صفة للأوَّل أو تأكيداً له أو بدلاً منه أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أنْ يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً أنْ تتوخّى في كلام هو لإثبات معنى أنْ يصير نَفْياً أو استفهاماً أو تمنِّياً فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أنْ تجعل أحدهما شرطاً في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنْتَ معنى ذلك الحرف"[٣٦].

وعلى هذا الصعيد، يكون تعالق الألفاظ بعضها ببعض هو الذي يشرح ويعبِّر عن المعنى المراد. كما نفهم أيضاً من هذا أنّ المعنى يتعدَّدُ عند المتلقي بتعدُّدِ الأسلوب، ونفهم أنّه لا سبيل إلى المطابقة إلاّ بالتكرار الصريح. فالمعنى لدى عبد القاهر محصِّلة التفاعل الدلالي بين معاني الألفاظ ومعاني النحو التي أنشأها الناظم، أما الغرض فهو الفكرة العامة قبل أن تصاغ في أسلوب معيَّن مخصوص، وهذه الفكرة هي التي وصفها الجاحظ من قبل بأنَّها "مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والقروي

[٣٥] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٤٦.

[٣٦] المصدر نفسه، ص٥١-٥٢.

والبدوي، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة المخرج، وصحة الطبع، وكثرة الماء، وجودة السبك"[٣٧]. لكنّ عبد القاهر حللها تحليلاً دقيقاً وأوضَحَ أنَّ إقامة الوزن وتخيُّر الألفاظ وجودة السبك وما إلى ذلك هي تعني تعالق الألفاظ بين بعضها البعض في سياق. فعندما نقول: (المنطلق زيد وقد رأيته بالأمس) يختلف عن قولنا: (زيد المنطلق وقد رأيته بالأمس). فاختيارنا لموضع (المنطلق) أولاً أو (زيد) أولاً يغرض إلى معنى ثانوي بحسب مقتضى الحال. فالسؤال يطرح نفسه، هل (الضمير هاء) في (رأيته) عائد على زيد أم على المنطلق؟ ستجد الإجابة عند الناظمّ الذي اقتفى هذه الألفاظ ونظَّمها بهذه الصورة.

من هنا نجد أنّ عبد القاهر أوْجَدَ حتميَّة وجود اتحاد أوضاع الألفاظ بمعانيها، فلا تأتِ باللفظة حتى يطلبها المعنى. لذا كان على الناظم أن يُدَقِّق في تأليفه لهذه الألفاظ ويُتْبِعُها بالمعنى الذي يطلبها. وعليه، فإنَّه لا يصحُّ الحكم على اللفظة المفردة بأنها بليغة أو غير بليغة، ولا الأمر كذلك مع المعنى الذي يدور في الفكر مجرداً دون أن يتبعه لفظه الذي يلائمه وينسجم معه. فالأولى تبع للثانية، والثانية أتتْ من أجل الأولى، وهلمّ جرا. "فاللفظ تبعٌ للمعنى في النظم، وأنَّ الكلم تترتَّب في النطق بسبب ترتيب معانيها في النفس، وأنَّها لو خَلَتْ من معانيها حتى تتجرَّد أصواتاً وأصداء حروف لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أنْ يجبَ فيها ترتيب ونظم، وأنْ يجعل لها أمْكِنة ومنازل، وأنْ يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك"[٣٨]. ولنرى كيف أجاد عبد القاهر في توضيح فكرة النظم هذه عندما قام بتحليل قول الله تعالى ﴿**وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاء أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاء وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ**﴾، [هود: ٤٤] يبيِّن فيه أنّ الفضل إنما يعود إلى ارتباط الكلمات بعضها ببعض، وإلى ما بين معاني

[٣٧] الجاحظ، **الحيوان**، ص٢٥٥-٢٥٦.

[٣٨] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: السيد محمد رشيد رضا، ص٥٢.

بعضها البعض. "فتجلّى لك فيها الإعجاز، وبهرك الذي ترى وتسمع. إنّك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة، والفضيلة القاهرة، إلاّ لأمرٍ يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وإن لم يعرض لها الحسن والشرف إلاّ من حيث لاقت الأولى بالثانية والثالثة بالرابعة، وهكذا إلى أنْ تستقرّ بها إلى آخره وأنّ الفضل نتائج ما بينها، وحصل من مجموعها.. ـــ فانظر وتأمل ـــ هل ترى لفظة منها بحيث لو أخذت من بين أخواتها وأفردت، لأدت من الفصاحة ما تؤديه وهي في مكانها من الآية؟ قل (ابلعي) واعتبرها وحدها من غير أن تنظر إلى ما قبلها وإلى ما بعدها وكذلك فاعتبر سائر ما يليها. وكيف بالشّك في ذلك ومعلوم أن مبدأ العظمة في أن نوديت الأرض ثم أمرت. ثم في أن كان النداء بـــ **(يا)** دون **(أي)** نحو **(يا أيتها الأرض...)**، ثم إضافة **(الماء)** إلى الكاف دون أن يقال **(ابلعي الماء)**، ثم أن اتبع نداء الأرض وأمرها بما هو شأنها، نداء السماء وأمرها كذلك بما يخصُّها، ثم أن قيل **(وغيض الماء)** فجاء الفعل على صيغة (فُعِلَ) الدالة على أنه لم يغض إلا بأمر آمر، وقدرة قادر، ثم كيد ذلك وتقريره بقوله **(وقضي الأمر)** ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور وهو **(استوت على الجودي)** ثم إضمار السفينة قبل الذكر كما هو شرط الفخامة والدلالة على عظم الشأن، ثم مقابلة **(قيل)** في الخاتمة بـــ **(قيل)** في الفاتحة. أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تملأك بالإعجاز روعة، وتحضرك عند تصورها هيبة تحيط بالنفس من أقطارها تعلقاً باللفظ من حيث هو صوت مسموع، وحروف تتوالى في النطق؟ أم كل ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب؟"[٣٩].

إنَّ الذي يريده عبد القاهر من إشاراته الآنفة هو أنَّ النظم مجموعة ألفاظ تتعالق مع بعضها البعض في منهج لغوي يُدْعى بعلم النحو ليعبِّر عن فكرة في الذهن. فاللفظة المجردة لا تعني شيئاً ما لم تدخل في سياق ما. فمثلاً كلمة (ابلعي)، هل يمكنها أنْ

[٣٩] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٤٥-٤٦.

تؤدّي وظيفة وهي مجرَّدة لوحدها؟ بالطبع لا.. لكنها عندما دخلت في السياق، ولحقت بأخواتها، بانَ معناها وأدَّت وظيفتها، وكذلك سائر الألفاظ التي تبعتها.

وقبل أنْ نُوَضِّح بصورة مُفَصَّلة أكثر فيما أراد عبد القاهر تبيانه لنا عن سمو نظم هذه الآية، يجدر بنا أنْ نُدرك قصة الواقعة التي تتحدَّث عنها هذه الآية. فهذه الآية الكريمة جاءت لتحكي لنا موقفاً عظيماً قد أحلَّ على قوم نوح عليه السلام بعد أنْ حلَّ عليهم غضبٌ من الله ﷻ، فأرسل عليه الطوفان ليقضي على الباغين الظالمين من الكفار والمجرمين، وحتى ينجو نوح عليه السلام ومن معه، وتستقرُّ سفينته الظافرة. لكن هذه العملية كانت تعني هدفاً معيناً، لذا كان من الطبيعي أنْ يتمَّ هذا كلُّه بأقصى سرعة.

وقد قام عبد القاهر بتحليل هذه الآية تحليلاً جيداً اعتمد فيه على استخدام اللغة، أضف إلى هذا ذوقه الرفيع في تقصّي المعاني الثانية للفظة، ومعْرِفة مواضعها في معاني النحو. وعليها أثْبَتَ أنَّ جمال هذه الآية تعود لخصائص مُعَيَّنة في نظْمها وترتيب ألفاظها. وهي:

١- **أنَّ الأرض نوديَتْ ثمَّ أُمِرَتْ**. فالعظمة في هذه الآية التي أشار إليها عبد القاهر هي أنَّ هناك نداء، وهذا النداء لم يكُنْ عبثاً، بل كان لمرادٍ مقصود وهدفٍ معنى، فقد كان النداء من العلي القدير ليحسم أمراً قد قَضى فيه حكمه. لأجْلِ هذا عَقُبَ هذا النداء أمرٌ يختصُّ بالمنادى. ففي بداية الآية نوديَتْ الأرض ثم أُمِرَتْ، ثمَّ تلاها نداء للسماء وأمْرٌ يختص بها.

٢- **أنَّ النداء كان بـــ(يا) وليس بـــ(أيتها)**. فالنداء بـــ"يا" أقرب إلى طبيعة الموقف الذي يقتضي السرعة والحسم في التنفيذ، وليس الموقف موقف تعظيم للأرض حتى نقول (يا أيتها الأرض). فمثلاً عندما تقول: (يا رجل قُمْ بِعَملِك)، فأنت تريد من قولك هذا أنْ يؤدّي عمله بغضِّ النَّظر مَنْ يكون هذا الرجل، بينما لو قلت: (يا أيُّها الرجل قمْ بِعملِك)، فأنت بقولك هذا تريد من رجلٍ قد عظَّمْتَ

شأنه بأنْ يقوم بعمل ما. وموقف الآية لا يحتاج لهذا الشيء، لذا كان النداء بـ"يا" أكثر مواءمة للمعنى.

٣- **إضافة الكاف إلى الماء في قوله تعالى: (ابلعي ماءك)**. هذه الإضافة جاءت لتفيد أمرَيْن مُهمَّيْـن، *أحدهما*: إشارة للأرض أنْ تبلع الماء الذي أخرجته من بطنها، فهذا الماء هو ماؤها. *والثانية*: معنى مُضمر يرتبط بزوال الطوفان. ففي بلْعِ الأرض هذا الكَمَّ الهائل من الماء إشارة إلى أنَّ الوضع لابد أنْ يعود كما كان، فقد قُضِيَ الأمر، وتحقَّقَ المراد.

٤- **أنَّ الأرض نوديَت والسماء نوديَتْ أيضاً**. وكل نداء كان على حده، ذلك لأنَّ لكلٍ من هاتين المخلوقتين وظيفة تختصّ بها دون الأخرى. فعنْدما نوديَتْ الأرض أُمِرَتْ بما يخصُّها، كذلك مع السماء، فعندما نوديَتْ أمِرَتْ بما يخصُّها هي أيضاً. وهذا كلُّه من أجل تحقيق هدف مُقدَّر محسوم وهو أنْ يعود كل شيء إلى ما كان، ولنْ يعود كل شيء إلى ما كان إلاّ بعد أنْ تبْلع الأرض ما عليها من ماء، وتكُفَّ السماء عن أمطارها.

٥- **استخدام المبني للمجهول في قوله تعالى: (وَغِيضَ الماء وَقُضِيَ الأمْر)**. إنَّ هذه العبارة تُوحي أنَّ هناك قُدْرَةُ قادرٍ هي التي حَسَمَتْ الموقف بأكْمَله. هنا يأتي السؤال يَطْرَحُ نفسه، أين ذهبت كل هذه المياه، وبهذه السرعة؟ كيف عادت الأمور كما كانت بهذه البساطة؟ من وراء كل هذا؟... إنَّها القدرة الإلهية التي قدَّرَتْ وشاءت، وأمرتْ فَحسَمَتْ.

٦- **التأكيد والتقرير في قوله تعالى: (وقُضِيَ الأمْر)**. فعنْدما نقرأ قوله تعالى (وَقُضِيَ الأمْر) ونتمعَّنُ في هذه الألفاظ المُرتَّبة ترتيباً نحوياً دقيقاً، نُحسُّ أنَّ هناك قضيَّة قد تَمَّ حسْمُها حسماً نهائياً، وأنَّ هناك هدفاً معْنياً قد تحقَّق مراده.

٧- **إضمار السفينة في قوله تعالى: (واستَوَتْ على الجودي)**. فقد ذكرنا آنفاً أنَّ الله ﷻ عندما أرسل الطوفان على قوم نوح عليه السلام أراد منه التطهير، وذلك بالقضاء على الباغين الظالمين من الكفار والمجرمين، وينجّي نوح عليه السلام ومن معه متى تستقرُّ سفينته الظافرة، بمعنى أنَّ استواء السفينة على الجبل هو المقصود من كلِّ ما كان. بيْد أنَّ الآية الكريمة لم تذْكرْ السفينة، بلْ أضْمَرَتْها. وهذا إنْ دلَّ على شيء، فإنَّما يدلُّ على عظمةِ شأنِ هذه السفينة. ففي حذفها تعظيم لشأنها، أمَّا ذكرها فإقلالٌ من شأنها.

٨- **مقابلة (قيل) في الفاتحة بـ(قيل) في الخاتمة**. هذه المقابلة البلاغية توحي لنا أنَّ في الكلام بداية ونهاية، وأنَّ القصَّة كلّها محصورة بين قيل الأولى وقيل الثانية، وأنَّ كل شيء قد تمَّ بقدرة قادر، وتحت رعاية من أراد شيئاً أنْ يقول له كُنْ فيكون.

فإنَّ هذا التحليل الدقيق الذي أجاد فيه الإمام عبد القاهر، قد أثبت لنا أنَّ النظم هو فكرةُ كيفية ترتيب الألفاظ وتعالق بعضها ببعض داخل إطار علم النحو. وأنَّ هذه اللفظة جاءت لتعبِّر عن معنى. وحتى تظهر ميزة هذا النظم في فصاحته وبيانه، تحتَّم على الناظم تخيُّر اللفظة من بين مترادفاتها لتعبِّر عن المعنى في أضبط صوره.

ثمَّ إيجاد هذه اللفظة في موضع السياق ليكون هذا الموضع هو الأحسن من وجودها في موضع آخر. كما أنَّ وجودها في هذا الموضع الذي هي فيه دلّتْ على معنى لا يمكن حصوله إذا وُضِعَتْ في مكان آخر. فاللفظة في تعالقها بأخواتها تتعالق أيضاً في دلالتها، ذلك لأنَّها أتَتْ تبعاً للمعنى. وهذا كلُّه يرجع إلى النظم الذي نظَّمه الناظم.

الخاتمة:

فقد وجدنا أنَّ عبد القاهر في عملية تحليله للنصوص يعتمد على كَشْفِ مواضع اللفظة في السِّياق، وما تحمله هذه اللفظة من صور ومشاعر ومعانٍ تتأجَّجُ وتتولَّد من نتاج الترابط والتعالق بأخواتها في السياق الذي هي فيه. وهو يعني من هذا كله تحقيقه بأنَّ النظم هو السبيل في تفسير فصاحة القول وبيانه. فالنظم ليس إلاّ أن تضع ألفاظ الكلام في مواضع المعاني والدلالات التي تطلبها لهذا الموضع. وأن ينتظم الناظم في تعليقه هذه الألفاظ بعضها ببعض بعلم النحو.

وقد رأينا في مباحثنا هذه كيف قام عبد القاهر بتحليل فلسفته هذه، بدأ فيه من الكلمة المفردة حتى انتهى بالسياق كاملاً. فأشار إلى أنَّ المقصود بالنظم هنا ليس نظم الحروف في اللفظة، فهذا بابٌ آخر لا يعنيه في دراسته، ولا يعنينا أيضاً في مباحثنا هذه. لكن النظم المقصود هنا هو تعالق اللفظة بألفاظ أخرى في سياق ما. وهذا التعالق يُعْنى به إظهار معنى يدور في الذهن. وهو بهذا يضعنا أمام حقيقة لابدّ من إدراكها وهي أنَّ اللفظة الواحدة لها عدداً من المعاني تختلف باختلاف نظم الناظمين وتباين أساليبهم في صياغة تلك اللفظة. "فلو كان القَصْد بالنظم إلى اللفظ نفسه دون أنْ يكون الغرض ترتيب المعاني في النفس، ثمَّ النطق بالألفاظ على حذوها لكان ينْبغي أنْ لا يخْتَلِفَ حال اثنين في العلم بحسن النظم، أو غير الحسن فيه، لأنَّهما يُحْسنان بتوالي الألفاظ في النُّطْق إحساساً واحداً ولا يعرف أحدهما في ذلك شيئاً يجْهله الآخر"[٤٠]. وهذا يعني أيضاً أنَّه لابُدَّ من النظر في هذه الألفاظ وهي في سياق الكلام، ولا يتسنّى هذا الشيء إلاّ بعد إخضاعها تحت عملية تحليلية. وهذا بالفعل الذي قام به عبد القاهر لتوضيح وتبيان فكرته عن النظم.

نجد أيضاً أنَّ عبد القاهر يربط تعالق هذه الألفاظ بعلم النحو. فقد أدرك أنَّ علم النحو يحمل في طيَّاته معاني خاصة به يجب أنْ تُوَظَّفَ للكشف عن دلالات السياق.

---

[٤٠] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٤٩.

فقدرة هذا العلم يكمن في معرفة العلاقات والارتباطات بين هذه الألفاظ، وبالتالي يستطيع الناقد تحديد خصائص هذا السياق ومميزاته.

وبما أنَّ هذا السياق يتميَّز عن غيره، فإنَّ معرفة العلاقات بين الألفاظ ومدى قوة الترابط فيما بينها تختلف أيضاً بين شخص وآخر. لهذا نجد عبد القاهر يشير إلى أنَّ سر الفصاحة والبيان تكمن في الناظم نفسه. فلغة الشاعر أو الكاتب تختصُّ بخصائص معيَّنة، وهي تتفاوت بطبيعة الحال فيما بينهم بحسب كيفية صياغة تلك الألفاظ، وترتيبها في السياق. ولمعرفة هذه الخصائص يجب ردُّها إلى المنهج اللغوي. والمقصود بالمنهج اللغوي هو علم النحو والصرف. فالمعنى مطروح أمام الجميع، والألفاظ موجودة عند عرف اللغويين، لكن عملية هذا التعالق والترابط تختلف من شخص لآخر بحسب مقدرة كل شخص في تقصّي المعنى وإبداعه في توصيله إلى المتلقّي. "فهو إذن نظْمٌ يُعْتَبَرُ فيه حال المنظوم بعضه مع البعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتّفق"[٤١].

هذه هي فكرة النظم بشكل مبسَّط. عبارة عن وضع الألفاظ وتعليقها ببعض وفقاً للمنطق النحوي ليعبِّر عن معنى في الذهن. أمّا الدقة في اختيار اللفظة من بين مترادفاتها، والإبداع في طرحها سواء بتقديم هذه اللفظة عن أختها أو تأخيرها أو وصل جملة بأختها أو فصلها.. فهذه كلها يعنى بها معرفة مستوى هذا النظم ومنزلته في البلاغة والفصاحة.

وأخيراً، أسأل الله العلي القدير أنْ قد وفَّقَني فيما قمت به، راجياً منه ﷻ أنْ أفيد كل من يقرأ هذا البحث المتواضع. إنَّه السميع المجيب. وإنْ كان هناك قصر أو خطأ فهو مني، فما أنا إلاّ طالب علم يخطئ ويصيب، والكمال لله وحده لا شريك له. ربنا عليك توكلنا، وإليك أنبنا، وإليك المصير.

---

[٤١] الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٤٨.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

ابن منظور، محمد بن مكرم. **لسان العرب**. تصحيح أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي تصحيح أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، ج ١٦، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت. ط٣.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو (١٩٩٧). **الحيوان**. مج١-٣، شرح وتحقيق: يحيى الشامي، منشورات دار ومكتبة الهلال، ط٣، ج٣.

الجرجاني، عبد القاهر (١٩٩٢م). **دلائل الإعجاز**. تعليق: محمود محمد شاكر، القاهرة: مطبعة المدني، ط٣.

الجرجاني، عبد القاهر (١٩٦٠م). **دلائل الإعجاز**. تحقيق: السيد محمد رشيد رضا، مكتبة ومطبعة محمد على ضبيح وأولاده، القاهرة، ط٦.

الجرجاني، عبد القاهر (١٩٩١م). **دلائل الإعجاز**. تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخفاجي، القاهرة.

الجرجاني، على بن محمد بن علي (١٩٨٣م). **التعريفات**. تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان.

الجوهري. **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية**. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، ج٥.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود. **الكشّاف عن حقائق التنزيه وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**. بيروت: دار المعرفة، ج٢.

الزمخشري (١٩٨٢م). **أساس البلاغة**. تحقيق: الأستاذ عبد الرحيم محمود. دار المعرفة، بيروت.

العشماوي، محمد زكي (١٩٧٨م). **قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث**. الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط٣.

الفيروز أبادي. **القاموس المحيط**. ط٢، مصر، د.ت.

بركة، عبد الغني محمد سعيد (١٩٨٩م). **الإعجاز القرآني وجوهه وأسراره**. مكتبة وهبة، القاهرة، ط١.

حسين، نصر الدين إبراهيم أحمد (٢٠٠٢م). **وجوه الإعجاز في الخطاب الأسلوبي والمعرفي للقرآن الكريم**. كوالالمبور: نشر من طرف مطبعة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

ضيف، شوقي. **البلاغة تطور وتاريخ**. دار المعارف، مصر.

عامر، فتحي أحمد. **فكرة النظم بين وجوه الإعجاز في القرآن الكريم**.

علام، عبد العاطي غريب علي (١٩٩٣م). **البلاغة العربية بين الناقدين الخالدين عبد القاهر الجرجاني وابن سنان الخفاجي**. بيروت: دار الجيل.